

القوى في العالم وحقائق الحرب الجديدة ستقود بالنتيجة ليس الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ بنصه فحسب وانما ستذهب الى أبعد من ذلك لتتناول مسألة الشعب الفلسطيني نفسه ومصر الارض الفلسطينية التي « ستسحب » منها اسرائيل (الضفة الغربية وقطاع غزة او أجزاء منها) . وكذلك ينبغي ان نتطرق الى مسألة حقوق الشعب الفلسطيني وتحديدتها . من هذه الفرضيات يطور اصحاب الرأي نقاشهم بأن أي حل يمس مصر الشعب الفلسطيني ووطنه يجب الا يتم في محزل عن هذا الشعب ومن وراء ظهره . وقد اكتسبت المقاومة (منظمة التحرير الفلسطينية رسميا) من خلال نضالها الطويل واعتراف قطاع كبير من الرأي العام العالمي بها كذلك عدد كبير من الدول ، صفة تمثيل الشعب الفلسطيني ، وبذلك فان على المقاومة ان تكون هي **العامل الفلسطيني** بين العوامل التي ستنتج **محصلة الحل** الذي لن يكون بالتأكيد متطابقا مع الاهداف الاستراتيجية للثورة الفلسطينية ولكنه يلبي بعض **مهماتها الراهنة** المنظمة في تقرير مصر الضفة الغربية وقطاع غزة وشعبها في حال انسحاب اسرائيل من هناك . ويضع اصحاب هذا الرأي **بديلا صعبا** لهذه الاطروحة يتمثل في ان الملك حسين بكل ما مثله نظامه من ارهاب وقمع تاريخيين ضد شعبنا ، هو الذي سيرث الضفة الغربية وشعبها (وربما غزة كذلك) في حال احجام المقاومة عن ان تكون عنصرا مؤثرا في الحل . وبذلك تصبح المشاركة الفلسطينية في الحل وفي دفعه الى مواقع أكثر ايجابية بالنسبة لشعبنا مطلبا وطنيا عند هذا الرأي لانقاذ شعبنا من عودة النظام الهاشمي الى اضطهاده وقمع طموحاته الوطنية ونموه الانساني . وهو مطلب وطني كذلك لانه تتويج مرحلي لنضالات شعبنا الطويلة التي **أثرت الآن** اعترافا شرميا بها ويحق مؤسساتها في النطق باسم الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره ، وان أي تخل عن ثمرة هذه النضالات سيجريها بالتأكيد لجهات معادية لشعبنا (الملك حسين ونظامه) او أخرى لا تجسد طموحاته ولا تعبر عن حقيقة ارادته (وجهاء الضفة الغربية) . والنتيجة ؟ حق تقرير المصير للشعب في الضفة والقطاع بحرية ودون تأثيرات خارجية وهو **حق رهن** لا يعني التنازل عن **الحقوق التاريخية** للشعب الفلسطيني في تحرير كامل وطنه . بل ان بعض هذا الرأي يبلور هذا

تسوية شاملة . بل يراهن هذا الاتجاه على ان المرحلة القادمة مستقرز شروطا افضل لاستمرار الثورة بل تصاعدها عندما تتبين الجماهير عقم مساعي التسوية وضخامة حجم التنازلات المطلوب تقديمها الى العدو القومي ، وهي تنازلات تتناهى في الاساس مع مصالح الجماهير الوطنية والطبقية ايضا . ويقود هذا الادراك من خلال مقولة التحدي وحمية تحول التناقض بين مصالح الجماهير وعدوها الى تناقض صدامي ، يقود الى حالة يتخذ فيها الصراع في المنطقة شكلا أكثر جذرية واشد صلابة ويخلق محيطا ملائما لاستمرار الثورة وتطعيمها بعوامل عربية الشمول جزرية التطلعات .

مقابل هذا الاطهئنان المستند الى تفاؤل تاريخي ازاء حركة التاريخ ، تبدو المسألة أكثر تعقيدا (ومرة كذلك) ان نظر الى التسوية وكأنها امر واقع لا محالة . الحوار الفلسطيني هنا يتخذ أكثر من محور . فعلى محور اول يجري تحليل لمعطيات بدايات المرحلة التي دخلت حيز التنفيذ مع وقف اطلاق النار ويستنتج من هذه المعطيات ان شكل التسوية القادمة سوف يكون اميركي السمات . وبذلك فان الوقوف في وجه هذه التسوية وتعطيلها يعتبر مهمة مركزية راهنة . واذا كانت ارادتنا لن تكون حاسمة في هذا الصدد بالنظر لضخامة حجم القوى المشاركة في هذه التسوية وثلث ووطنها ، فان على الارادة الفلسطينية الا تشارك في هذه التسوية ويجب الا تعطيلها المشاركة والمصادقة ، بل ان على الثورة ان تسجل موقف الرفض والادانة ، ومن ثم تعيد ترتيب اوضاعها الداخلية وتحالفاتها لتكون قادرة على مواجهة الظروف الجديدة التي سوف تخاقها مثل هذه التسوية وهي ظروف صعبة ولن تكون بالتأكيد ، وفي المدى القصير ، لمصلحة الثورة وجماهيرها وحلفائها .

على محور آخر يتوصل التظليل الى ان شكل التسوية سوف يضم ملامحه جميع العوامل المشاركة في الصراع بشكل مباشر او غير مباشر ، كما ان الحقائق الجديدة التي افرزتها الحرب ستدخل في الحساب لدى تصميم شكل التسوية . يضاف اليها واقع ان لم يكن جديدا كليا فان وزنه أخذ في التزايد بعد الحرب مباشرة وهو تأكيد الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وتفصيلا يذهب هذا التحليل الى القول بأن موازين